

## الإعلان الختامي حول النقاش المواضيعي بشأن

### "دور حقوق الإنسان في تعزيز الحوكمة الرشيدة"

الذي عقد في 23 أبريل 2019 خلال الدورة العادية الخامسة عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

جدة في 25 أبريل 2019: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال دورتها العادية الخامسة عشرة، نقاشاً مواضيعياً حول "دور حقوق الإنسان في تعزيز الحوكمة الرشيدة". وافتتح النقاش رئيس الهيئة، البروفيسور أكمل سعيدوف، والسفير هشام يوسف، ممثل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وشمل المتحدثون ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التنمية. وشارك في النقاش عددٌ كبيرٌ من ممثلي الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

ورحبت الهيئة بما عبر عنه ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة من خطوات وإرادةٍ للنهوض بحقوق الإنسان والممارسات الفضلى التي تعزز الحوكمة الرشيدة من خلال البناء المؤسسي وتمكين المواطنين، وتطوير التعاون مع مختلف الشركاء المعنيين وفقاً لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وبعد نقاشٍ مستفيضٍ، اعتمدت الهيئة ما يلي:

إذ استرشدت بهدي القرآن الكريم وتعاليم الدين الإسلامي بشأن حماية الحقوق وإقامة العدل وخدمة المصلحة العامة وبصكوك منظمة التعاون الإسلامي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحوكمة الرشيدة؛

أكدت الهيئة مجدداً أن الإسلام دين ينظم جميع جوانب الحياة الإنسانية على هدي القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث يستند المفهوم الإسلامي للحكومة الرشيدة إلى منهجٍ شاملٍ لإقامة العدل، والتحلي بروح المسؤولية، وحماية الحقوق، وكفالة رفاه الفرد والجماعة بالقضاء على الفساد والظلم الاجتماعي؛

شدّدت على أن مفهوم الحكم/الحكومة/الحوكمة مفهومٌ قديمٌ قَدَمَ الحضارة الإنسانية، ويشمل كلا من عملية صنع القرار وتنفيذه. وتقع المسؤولية الأولى فيما يخص حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة على عاتق الدول، ويضطلع باقي الفاعلين من أحزاب سياسية ومؤسسات دينية واقتصادية ومالية ومختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بدورٍ مهمٍ في اتخاذ القرارات والتأثير فيها وتنفيذها على شتى المستويات؛

أكدت أن مفهوم الحوكمة الرشيدة في الإسلام يشدّد على دور القيم والقيادة والبراغماتية في توجيه البنية التحتية المؤسسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُذكر بنموذج الحكم الذي سنّه النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليكون منهاجاً لكافة المسلمين من أجل إقامة العدل وكفالة الحقوق والواجبات في مجتمع شامل ومتناغم؛

أبرزت أيضاً أن مفهوم "الأمانة" في الإسلام يشكّل جوهر الحكم والمسؤولية على جميع المستويات. والمسلم مأمور بأداء واجباته بصدقٍ وعنايةٍ وفاءً للأمانة التي عهدته إياها الله سبحانه وتعالى (سورة الأنفال، الآية 27). كما يرتبط مفهوم "التقوى" في الإسلام ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة الرشيدة، فينبغي لكل مؤمنٍ أن يعلم أن الله محيط بكل شيء وأن مآله إلى حساب. كما يحث الإسلام على الإلتقان في العمل وتحمل المسؤولية، كما جاء في حديث رسول الله محمد صل الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"؛

استذكّرت أن ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج عملها العشري الثاني يُقرّان بوضوح الأهمية الاستراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة تحقيماً لرُخاء وتقدم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

استذكّرت من جديد أن خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تُقرّ أيضاً دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمعاتٍ سلميةٍ وعادلةٍ وشاملةٍ؛

أبرزت أن للحكم أثرٌ مباشرٌ على حياة كافة الناس في جميع البلدان، إذ يرتبط بجميع العمليات والمخرجات السياسية والمؤسسية الضرورية لضمان إدارةٍ فعالةٍ للشأن العام وتديبرٍ عقلانيٍّ للموارد العامة وإعمالِ حقوق الإنسان لفائدة جميع أفراد المجتمع وتحقيق أهداف التنمية؛

أكدت أن إرساء نموذج جيد للحكم الرشيد يتطلب بنيةً تحتيةً مؤسسيةً تضمن سيادة القانون، وتمكين الناس على المستوى الشعبي، وضمان مشاركةٍ فعالةٍ للمواطنين في الشأن العام، وإقامة شراكاتٍ متعددة الأطراف، وتعدديةٍ سياسيةٍ، وعملياتٍ ومؤسّساتٍ شفافةٍ خاضعةٍ للمساءلة، وضمان تقديم الخدمات الأساسية للساكنة؛

شدّدت على أن حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وجهان لعملة واحدة. حيث تعزز الحوكمة الرشيدة حقوق الإنسان، في حين تشكل حقوق الإنسان مصدراً للحوكمة الرشيدة. فالغرض الأساسي من الحوكمة الرشيدة هو حماية الكرامة الإنسانية وتعزيز التنمية البشرية. وعلى هذا النحو، يظل إعمال حقوق الإنسان رهيناً بتوفر بيئة مواتية وتمكينية تضمن وضع وتنفيذ الأطر المناسبة للتشريعات والسياسات. وبالتالي، فإن المفهومين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض ويعزز كلٌّ منهما الآخر؛

شدّدت كذلك على أن الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة عندما تستند إلى قيم حقوق الإنسان تتيح للعموم المشاركة في صنع السياسات وتحسين تنفيذها، من خلال آليات رسمية أو غير رسمية. وتساعد معايير حقوق الإنسان كذلك في وضع آليات لإشراك مختلف الفئات الاجتماعية، ولاسيما الفئات الضعيفة، في عملية صنع القرار، وتشكل معايير توجيهية لإقامة العدل وتقديم منصفٍ للخدمات، وتشجع مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في القضايا التي تمهما؛

أكدت أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وزيادة الوعي العام بها يتيحان حواراً اجتماعياً وسياسياً مستنيراً، يساعد على تقويم الممارسات الاجتماعية والقانونية السلبية، وتقوية الحوكمة الرشيدة. وتكتسي التوعية بالحقوق أهمية خاصةً بين الفئات الضعيفة والمحرومة وكذا مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل معها؛

أبرزت أن الفساد يشكل عقبةً رئيسةً أمام تحقيق الحوكمة الرشيدة واعتداءً على الكرامة المتأصلة للإنسان وخيانةً لمسؤولية الفرد تجاه الآخرين. ويُعرّف الفساد على أنه السعي لتحقيق مصالح الفرد على حساب مصلحة الآخرين، مما يقوض الالتزام والتضامن جراء فقدان الثقة والأمل. ويسلب الفساد الجميع، وخاصة الفقراء والمهمشين، نصيبهم المشروع من المنفعة العامة، ويجول بذلك دون تحقيق التنمية المتكاملة؛

أكدت أنه من مسؤولية الدول وضع سياساتٍ وتدابيرٍ مناسبةٍ لمكافحة الفساد على جميع المستويات، وأنه من واجب جميع الأشخاص مقاومة الفساد بجميع أشكاله على نحوٍ سلمي. ويتطلب احترام الكرامة أن يعيش جميع الأشخاص حياة حقيقية، في ظل التضامن، ولاسيما أولئك الذين يقاومون الفساد مباشرة؛

أكدت أن للدول الحق السيادي في وضع سياساتها الوطنية لنموذجها المناسب للحكم الرشيد على أراضيها، أخذاً في الاعتبار خصوصية واقعها وسياساتها وأولوياتها ومتطلباتها الوطنية، بما يتماشى مع القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان العالمية. كما تقع على عاتق الدول المسؤولية الأولى في إقامة العدل في ظل نموذج مشروع للحكم الرشيد؛

**أعدت التأكيد على أنه من مسؤولية كل شخص المشاركة في بناء مجتمعٍ حرٍّ وعادلٍ متجذّر في الكرامة المتأصلة للإنسان وغير القابلة للانتهاك، وأنه يتعيّن على جميع الدول بذل قصارى جهدها لضمان المشاركة النشطة والحرّة والمهادفة في التنمية والتوزيع العادل لثمارها؛**

أثبتت على جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي اتخذت مبادراتٍ محددةً لضمان حكمٍ شفافٍ ورشيد، وحققت تحسناً كبيراً في هذا الصدد. ومع ذلك، أعربت عن القلق إزاء التحديات الجسيمة التي لا يزال يواجهها العديد من هذه الدول في التغلب على أوجه القصور المعقدة والمتعددة الأبعاد ذات الصلة بالحكم/الحوكمة/الحكامة، وخاصةً فيما يتعلق بالفساد والصراعات وضعف البنية التحتية المؤسسية. ويفرض هذا الواقع في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة ضرورة تحسين الحوكمة الرشيدة بوصفه أولوية قصوى، من أجل ضمان مجتمعاتٍ متكافئةٍ اجتماعياً واقتصادياً وشاملة للجميع، وكفالة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة:

حثت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأصحاب المصلحة الآخرين على استخدام وتضمين مبادئ حقوق الإنسان كأساسٍ لجهود الحوكمة الرشيدة، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على الشفافية، والمساءلة وعدم التمييز، وسيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة، ومشاركة فاعلة وفعالة لكل المواطنين في تقوية المؤسسات الديمقراطية، وتقديم الخدمات العامة وأخذ تدابير مكافحة الفساد للاستجابة لحقوق واحتياجات السكان على جميع المستويات؛

أكدت على أن النموذج الجيد للحكم/الحوكمة/الحكامة ينبغي أن يستند إلى منظورٍ محوره الإنسان على نحو يضع تنمية القدرات والخيارات والفرص البشرية في صلب عملية الحكم، وهو ما يستلزم حكومة وحكما شرعيين وخاضعين للمساءلة، على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسي؛.

حددت بعض العناصر الأساسية اللازمة لبناء نموذج للحكم الرشيد، ومنها (1) ضمان تقديم خدمات عامة على نحو فعال وعادل وغير تمييزي في ظل سيادة القانون، بما في ذلك إقامة العدل وتوفير المساعدة القانونية، (2) ودعم حقوق الإنسان وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع المواطنين، بما في ذلك في مؤسسات الحكم والنظام القضائي، (3) والالتزام بوضع الأطر القانونية والتشريعية المناسبة لمنع جميع أشكال التمييز ومعالجتها، ولا سيما ضد النساء وباقي الفئات الضعيفة، من أجل ضمان تمكينها ووصولها الكامل إلى العدالة؛

**أعدت التأكيد على أنه بينما تمثّل الحوكمة الرشيدة عملياً تقودها الدولة، فإن الترابط العالمي والتحديات المعاصرة تستدعي التعاون الدولي في ظل "المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن ضمان بلوغ الحد الأدنى من مستويات المعيشة الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قبل جميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم"<sup>1</sup>؛**

<sup>1</sup> يُلزم التعليق العام رقم 3 الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة الدول الأطراف بالتعاون الدولي من أجل التنمية بغية إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع على كافة المستويات.

**دعت** الدول الأعضاء إلى (1) استخدام أدوات التنمية لتنفيذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان من أجل تحقيق نموذج الحوكمة الرشيدة في مجالات محددة، بما في ذلك مجال تقديم الخدمات؛ (2) وتوفير الحوافز للجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال استراتيجيات إنمائية لتحسين الحوكمة الرشيدة؛ (3) وضمان سيادة القانون بشكل فعال، بما في ذلك التدابير غير التمييزية من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع؛ (4) وتعزيز الصياغة التشريعية وتنفيذ القوانين والعمليات القضائية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان؛ (5) ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئة المعاهدات من خلال نظم الرصد المناسبة؛ (6) والعمل على تمكين الناس على المستوى الشعبي بوصفه وسيلة لتعزيز جودة المشاركة ومستواها في عمليات التنمية والحوكمة؛

**دعت مجدداً** المجتمع الدولي إلى دعم الحوكمة الرشيدة على المستوى الدولي، وهو أمرٌ أساسيٌّ لتعزيز السلام العالمي والعدالة وإقامة نظام دولي ديمقراطي. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددت على أهمية إصلاح هياكل الحكم الدولية، بما في ذلك الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بشكل يعكس الواقع الراهن على نحوٍ أفضل ويعزز صوت البلدان النامية ومشاركتها؛

**لاحظت** أن البلدان النامية، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تواجه في سياق العولمة تحديات مناخية وتكنولوجية وسياسية وأمنية وديمقراطية غير مسبوقة، وحثتها على التعاون فيما بينها لإزالة هذه العقبات لضمان الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة والشاملة للجميع؛

**أوصت** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باتخاذ تدابير منسقة ومتسارعة، وفقاً للالتزامات الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي المعدل وخطة العمل العشرية الثانية لسنة 2025، وذلك من أجل (أ) النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة؛ (ب) ووضع أطرٍ سليمةٍ للسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بناءً على استراتيجيات إنمائية شاملة لفائدة الفقراء من أجل دعم وتسريع وتيرة الاستثمار في برامج القضاء على الفقر؛ (ج) وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطردة والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، بما يتماشى مع مبادئ الشراكة والمساواة؛

**أعادت التأكيد** على أن الحكم الرشيد/الحوكمة الرشيدة/الحكامة الجيدة تظل أولويةً لكل من منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وتعهدهت بمواصلة العمل على تحقيق فهمٍ أوسعٍ وتنفيذٍ أفضلٍ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان قاعدةٍ مؤسسيةٍ تكفل التمتع الكامل بحقوق الإنسان من قبل الأفراد والشعوب في جميع البلدان دون أيّ تمييز.

**وافقت** على إطلاق دراسة مشتركة بين الهيئة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة لوضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز بشأن المبادئ المحددة أعلاه للنظر فيها واعتمادها من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

\*\*\*\*\*